تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 2010-2017

The relationship between financial inclusion and banking stability in Alegria: Econometric Study during the Period 2010-2017

أمينة ولدعوالي[1]*، صادق صفيح[2]

[1] كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي بمعسكر ، الجزائر، amina.ouldaouali@univ-mascara.dz

[2] كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي بمعسكر ، الجزائر، s.seffih@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/15، **تاريخ القبول:** 2021/11/03، **تاريخ النشر:** 2021/12/22

ملخص: يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2017، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الجوانب المختلفة المتعلقة بختلف متغيرات الدراسة، كما تم الاستعانة بأدوات الاقتصاد القياسي من خلال الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط بين أبعاد الوصول وأبعاد الاستقرار المصرفي، ووجود علاقة ارتباط أيضا بين أبعاد الاستخدام وأبعاد الاستقرار المصرفي.

الكلمات المفتاح : الشمول المالي؛ الاستقرار المصرفي؛ الجزائر؛ دراسة قياسية

Abstract: This research aims to analyze the relationship between financial inclusion and banking stability in Algeria during the period from 2010 to 2017, where the descriptive analytical method was relied upon in studying the various aspects of the study variables, and the statistical program (SPSS. V25) was relied upon to analyze the relationship between The independent and dependent variables, and the study concluded that there is a correlation between the dimensions of access and the dimensions of banking stability, and there is also a correlation between the dimensions of use and the dimensions of banking stability.

Keywords: financial inclusion; banking stability; Algeria; Econometric Study.

* المؤلف المرسل

1- تمهيد :

يعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية خاصة بعد نشوب الأزمة المالية العالمية سنة 2007، حيث حاز على اهتمام متزايد من قبل المنظمات الدولية وصانعي السياسات والبنوك المركزية على غرار جهات رسمية أخرى، ذلك لأهميته الكبيرة في تحقيق التنمية المستدامة ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، فضلا عن مساهمته في تعزيز الثقافة المصرفية لدى المجتمع وتحسين أداء القطاع المالي والمصرفي.

وتعزيزا له تم إطلاق العديد من المبادرات الرامية إلى تحقيقه على المستوى الدولي، كما تم إنشاء التحالف العالمي للشمول المالي سنة 2008، وإنشاء الشراكة العالمية للشمول المالي من قبل مجموعة العشرين في عام 2009، كما قامت غالبية دول العالم المتقدمة والنامية بتبني استراتيجيات واتخاذ خطوات فعالة تضمن تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع والتي تلبي احتياجاتهم وتتماشى مع قدراتهم وتبعدهم عن التهميش المالي.

أما على المستوى المحلي فقد أصبح الشمول المالي أحد أولويات البنك المركزي الجزائري، حيث بادر هذا الأخير بوضع استراتيجيات خاصة تضم جملة من التدابير التي تسمح بتعزيز الشمول المالي ورفع مستوياته الأمر الذي يؤدي إلى تنمية النظام المصرفي.

اعتمادا على الطرح السابق، سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية المحورية التالية:**"هل يوجد علاقة ارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر؟"**

وللإجابة على الإشكالية ارتأينا طرح الفرضية التالية: "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين أبعاد الشمول المالي وأبعاد الاستقرار المصرفي"

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على مفهوم الشمول المالي وأهم المؤشرات المستخدمة في قياسه؛
- تأطير الأساس النظري للاستقرار المصرفي؛
- الوقوف على واقع الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر؛
- إثبات وجود علاقة من عدمها بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي.

2-مفهوم الشمول المالي:

1.2- تعريف الشمول المالي:

يعد ظهور مصطلح الائتمان الأصغر في مطلع السبعينات من القرن الماضي –والذي ينطوي على منح قروض صغيرة وميسرة- النواة الأولى لمفهوم الشمول المالي، ثم ظهر بعد ذلك مصطلح التمويل الأصغر ليحل محل الائتمان الأصغر والذي أُستخدم للإشارة إلى مختلف المنتجات المالية المقدمة من المؤسسات المالية المنظمة وغير المنظمة (Hanning & Jansen, 2010, p. 2)، لينتقل بعد ذلك إلى مفهوم الشمول المالي والذي حضي كأحد المفاهيم الحديثة نسبيا باهتمام العديد من الجهات -من منظمات وهيأت دولية وباحثين- والذين حاولوا تقديم تعريف لهذا المفهوم ومن زوايا متعددة، حيث عرفه البنك

الدولي في تقريره الصادر سنة 2014 تحت عنوان« Global Financial Development Report » على أنه: "نسبة الأفراد والمؤسسات التي تستخدم الخدمات المالية" (The World Bank, 2014, p. 15)

وعرفته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) أنه: "الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل بما فيهم المستبعدين حاليا من النظام المالي الوصول إلى الخدمات المالية المختلفة من إقراض، مدخرات، مدفوعات والتأمين من المؤسسات المالية، وينطوي النفاذ الفعال على تقديم الخدمات على نحو مريح ومسئول بتكلفة ميسورة إلى العملاء، مع استدامة عمل مؤسسات تقديم الخدمة ما يساعد على إتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستبعدين بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم"(CGAP, 2011, p. 8) .

كما عرفه مركز الشمول المالي في واشنطن أنه: "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية عالية الجودة، بأسعار معقولة وبطريقة ملائمة تحفظ كرامة العملاء، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة والفقراء وسكان المناطق الريفية"(Center for Financial Inclusion, 2010) .

وعرفه Oz-Yalaman على أنه: " الوضع الذي يتمتع فيه الأفراد والشركات بإمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم بأسعار معقولة وبطريقة مسئولة ومستدامة" (Oz-Yalaman & Gamze, 2019, p. 107). كما عرف الشمول المالي أنه: "مصطلح يستخدم في سياق الخدمات المصرفية، وهو يشير إلى تقديم الخدمات المالية والمصرفية لتلك الشرائح من المجتمع التي لا تزال محرومة من الخدمات المصرفية الأساسية، ويتمثل هؤلاء الأشخاص في ذوي الدخل المنخفض والمزارعين والفقراء"(Guruprasad, et al., 2019, p. 5379) .

ومن المفاهيم السابقة يمكن القول أن الشمول المالي يشير إلى إتاحة الخدمات والمنتجات المالية بكلفة منخفضة وجودة عالية وباستدامة وشفافية من القطاع المالي الرسمي إلى كافة فئات المجتمع خاصة الفئات المهمشة.

2.2- أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه:

أدى غياب طريقة معيارية لقياس الشمول المالي، والاستخدام لمؤشرات متباينة من قبل المنظمات الدولية لهذا الشأن إلى قيام مجموعة العشرين G-20 بدمج مختلف المؤشرات ومن ثم التصديق على مجموعة متكاملة من المؤشرات تندرج تحت ثلاث أبعاد نوردها فيما يلي:

أ. بعد الوصول (Access): يشير بعد الوصول إلى القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية المتاحة من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد مستويات الوصول تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام الحسابات المصرفية (Alliance for Financial Inclusion AFI, 2011, p. 2)، ومن بين المؤشرات المستخدمة في قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية نجد عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع، النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل (عجور،2017، صفحة 16).

ب.بعد الاستخدام (Usage): من المهم التمييز بين استخدام الخدمات المالية والوصول إليها، فمصطلح الاستخدام يشار إليه على النحو التالي: "إلى أي مدى يتم اعتماد الخدمات المالية الرسمية المتاحة واستخدامها بشكل مستمر من قبل الفرد لتلبية

احتياجاته المالية اليومية"(Kumari, 2021, p. 47) ، وهناك عدة مؤشرات لقياس هذا البعد كنسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم، نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم، عدد المتعاملين بسياسة التأمين لكل 1000 من البالغين، عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد، عدد معاملات الدفع عبر الهاتف، نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر، عدد الشركات الصغيرة و المتوسطة التي لديها قروض قائمة (عجور،2017، صفحة 17).

ج.بعد الجودة (Quality): يعتبر بعد الجودة كمقياس لمدى ملائمة الخدمة المالية أو المنتج لاحتياجات ونمط حياة المستهلكين، ويظهر ذلك بتجربتهم ومواقفهم وآراءهم حول تلك المنتجات (Alliance for Financial Inclusion AFI, 2010, p. 6) ، وتعد الجودة بعدا غير واضح ومباشر حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك (عليوة، 2019، صفحة 11) .

3.2- أهمية الشمول المالي

يعد الشمول المالي ركن حيوي يحقق جملة من الأهداف، يمكن ذكرها كما يلي:

- يساهم الشمول المالي في إطلاق عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر التواصل الايجابي بين العملاء والمصارف في علاقة متوازنة تعطي ثمارا لكل الأطراف، كما يساهم في تعزيز توظيف العمالة وتقليل معدلات البطالة من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- إن اعتماد الخدمات المالية الرقمية كالخدمات عبر الهاتف المحمول وبطاقات الدفع يمُكن من تحقيق عدة منافع كإدارة المخاطر المالية والحد من الفساد وتحسين مستوى الكفاءة (الخزرجي و الأعرجي، 2020، صفحة 326،325)؛
- يعزز الشمول المالي المنافسة بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع وجودة منتجاتها من أجل جذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات (Banque d'Algerie, p. 2)؛
- يتيح الشمول المالي الوصول إلى الخدمات المالية لأشد الناس فقرا وضعفا في المجتمع للخروج من دائرة الفقر كما يحد من عدم المساواة في المجتمع؛
- لا يساعد الشمول المالي الأفراد والأسر فحسب، بل يساعد على تنمية مجتمعات بأكملها وبالتالي يمكن من دفع عجلة النمو الاقتصادي؛

- بالنسبة لرواد الأعمال فان الوصول الواسع للخدمات المالية من شأنه أن يسهل تمويل مشاريعهم، مما يؤثر بشكل إيجابي على النمو، كما أن الدراسات التجريبية تظهر أيضا أن الشركات الصغيرة في البلدان التي تتمتع بقدر أكبر من الانتشار والوصول تواجه عقبات تمويل أقل وتنمو بمعدل أعلى (Minakshi, 2009, p. 9).

3- الاستقرار المصرفي:

1.3- تعريف الاستقرار المصرفي:

برز كل من مفهومي الاستقرار المالي والمصرفي مع بداية الأزمات التي عرفها القطاع المالي والمصرفي على المستوى الدولي، وتزايد تداولهما مع الأزمة المالية العالمية 2007 – 2010، غير أن ارتباطهما ببعضهما أدى في الكثير من الحالات إلى الدمج بينهما واستخدامهما بالتبادل، ما جعل من الضروري محاولة التمييز بينهما (عدون وعمي سعيد، 2014، صفحة 14)، فالاستقرار المالي عرف من طرف بنك الكويت المركزي أنه: "قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات غير المتوقعة" وعرفه البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة أنه: "الوضع الذي يكون فيه النظام المالي في حالة مستقرة وقادر على الاستمرار وأداء وظائفه الرئيسية حتى في حالة حدوث الصدمات" (Norzitah, et al., 2019, p. 61) ، كما عرفه البنك المركزي الأوروبي أنه: "صمود النظام المالي بكل مكوناته أمام الصدمات ودون تعرضه لتعطل كبير في الوساطة المالية" (Hirwa & Nasiri, 2015, p. 39).

أما بالنسبة لمصطلح الاستقرار المصرفي فيعرف على أنه: "قدرة المصرف على مواجهة أي اضطرابات تحدث في البيئة الخارجية للمصرف، ويكون قادر على القيام بعملية التوسط بين وحدات العجز والفائض المالي، وتوزيع المخاطر بطريقة مرضية" (تحسين توفيق، 2015، صفحة 540) ، كما يعرف أنه :"الحالة التي تكون فيها القيمة السوقية للأصول المملوكة لدى القطاع المصرفي أكبر من قيمة الديون الكلية" (الشمري و الفتلاوي، 2020، صفحة 88) ، كما تجدر الإشارة أنه في كثير من الأحوال يتم تعريف الاستقرار المالي من زاوية كونه الحالة المقابلة لحالة عدم الاستقرار أي فشل البنك وبالتالي يتم تعريفه أنه: "تراجع كبير وبشكل غير عادي في قيمة موجودات البنك التي تجعل قيمة تصفية الأصول أصغر من قيمة ودائعه وفي هذه الحالة نقول عن البنك بأنه معسر" (Canoy, Van Dijk, De Mooij, & Weigand, 2001, p. 39).

2.3- أهمية الاستقرار المصرفي:

يلعب النظام المصرفي دورا حيويا في الاقتصاد من خلال قيامه بعملية الوساطة المالية، ولهذا فان أهمية استقرار النظام المصرفي تكمن في وظيفته الأساسية للاقتصاد الكلي، حيث يقوم بتحويل الأموال من المدخرين إلى المقترضين عن طريق قبول الودائع وتقديمها في شكل قروض للأفراد والشركات، كما يخصص جزء كبير من هذه القروض للاستثمار، لهذا فان عدم قدرته على امتصاص الصدمات سيعرقل هذه الوظيفة مما يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي وحدوث حالات انكماش وارتفاع معدلات البطالة (الخزرجي و الأعرجي، 2020، صفحة 329).

4- تحليل الترابط بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر:

1.4- تحليل بيانات الشمول المالي في الجزائر

يمكن توضيح أهم التطورات في الشمول المالي في الجزائر للمدة 2010-2017 من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (01): تطور مؤشرات قياس الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

البيان	نسبة الانتشار المصرفي	عدد الصرافات الآلية إلى عدد البالغين	عدد الفروع لكل 1000 كم^2	عدد الصرافات الآلية 1000 كم^2	نسبة عدد حسابات الودائع إلى عدد البالغين	نسبة عدد حسابات القروض إلى عدد البالغين
2010	3.79	2.45	0.57	0.26	2.2	1.2
2011	3.92	2.44	0.61	0.27	2.5	1.4

2012	3.94	2.00	0.62	0.23	2.7	1.6
2013	3.91	1.72	0.63	0.20	2.8	1.6
2014	3.90	1.92	0.64	0.23	3.2	2.3
2015	3.89	2.00	0.65	0.24	3.2	2.6
2016	3.86	2.06	0.66	0.25	3.1	2.7
2017	3.84	2.18	0.67	0.27	3.5	3.02

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مجموعة من قواعد البيانات

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن نسبة الانتشار المصرفي حافظت على مستوى مقبول بالجزائر ذلك لتطور شبكة وكالات المصارف بمعدلات ثابتة، هذا ما يدل أن هناك انتشار كافي للمصارف وبالتالي وصول الخدمات المصرفية إلى شريحة كبيرة من السكان، كما نلاحظ أن نسبة انتشار الصرافات الآلية منخفض بالبيئة المحلية حيث بلغت أعلى نسبة لها 2.45 % سنة 2010 ثم بقت في انخفاض، الأمر الذي يدل على نقص هذه الخدمة المصرفية التي تعتمد على التكنولوجيا والتقنية الحديثة.

كما أن الانتشار المصرفي إلى مساحة الجزائر منخفض جدا ويؤثر سلبا على الشمول المالي، إذ لم يتجاوز فرع زاحد لكل ألف كيلو متر مربع للفترة (2010 – 2017)، وكذلك فيما يخص انتشار أجهزة الصراف الآلي في الجزائر هي الأخرى لم تتعدى جهاز واحد لكل ألف كيلو متر مربع في ذات الفترة، هذا ما يؤدي إلى صعوبة نفاذ الأفراد إلى الخدمات المالية ما ينعكس سلبا على مستوى الشمول المالي. و نلاحظ كذلك من خلال الجدول أن نسبة عدد حسابات الودائع إلى عدد لسكان البالغين قد ارتفع بشكل بسيط في سنة 2011 إذ ارتفعت النسبة إلى 2.5% بعدما كانت 2.2% سنة 2010، وبعد ذلك استمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة، إذ بلغت أعلى نسبة 3.5% في سنة 2017، ورغم هذه الزيادة إلا أنها تبقى منخفضة نوعا ما ويمكن إرجاع سبب هذا الانخفاض خلال سنوات الدراسة إلى وجود فئة كبيرة من السكان البالغين في الجزائر مستبعدة ماليا، والذي يعود بدوره إلى عدة أسباب كبعد المسافة بين أماكن تواجد السكان والمؤسسات المالية، أو بسبب ارتفاع تكلفة الخدمات المالية والمصرفية أو بسبب قلة الأموال التي يملكها الأفراد (انخفاض الدخل)، كما قد يكون سبب ذلك امتناع الأفراد أنفسهم التعامل مع المصارف لأسباب دينية أو بسبب عدم ثقتهم بالقطاع المصرفي.

أما بالنسبة لمؤشر الشمول المالي مقاسا بعدد حسابات القروض إلى عدد البالغين فقد سجل مستويات متزايدة، حيث نجد أن هناك حالة تزايد في كل من حجم القروض وأعداد البالغين من السكان خلال مدة الدراسة، فقد بلغت نسبة عدد حسابات القروض إلى عدد السكان البالغين 1.2% في عام 2010 وهو مؤشر نفاذ ضئيل نوعا ما إلا أنه بلغ 3.02% سنة 2017 بسبب زيادة الطلب على القروض.

عموما يمكن القول أن المؤشرات السابقة والتي تشهد نموا مستمرا –رغم انخفاضها نوعا ما- تظهر بوضوح وتؤكد حرص القطاع المصرفي والقائمين عليه للتوسع والانتشار في تقديم الخدمات المالية والمصرفية، وتؤكد التوجه لتحقيق الشمول المالي المنشود.

2.4- تحليل بيانات الاستقرار المصرفي في الجزائر

اختلفت البنوك المركزية في العديد من الدول في استخدام مؤشرات محددة في قياس استقرار وقوة الجهاز المصرفي، فضلا عن تباين الباحثين في اختيار مجموعة من المؤشرات لنفس الغرض (خلف و حسن، 2017، صفحة 284) ، ويعود هذا

الاختلاف إلى طبيعة وتطور القطاع المصرفي ورؤية البنك المركزي في اختيار نوع المؤشرات التي تلعب دورا كبيرا في التأثير وتعزيز الاستقرار المصرفي (فاضل و اسماعيل، 2019، صفحة 82) ، والجدول رقم (03) يوضح المؤشرات المستخدمة في قياس استقرار الجهاز المصرفي في الجزائر كالتالي:

الجدول رقم (02): تحليل بيانات الاستقرار المصرفي في الجزائر

البيان	كفاية رأس المال	جودة الأصول	الربحية		السيولة	
	نسبة كفاية رأس المال	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
2010	23.64	18.31	2.16	26.70	114.29	52.98
2011	23.77	14.4	2.10	24.58	103.73	50.16
2012	23.62	11.73	1.93	22.67	107.51	45.87
2013	21.50	10.56	1.67	19.00	93.52	40.46
2014	15.98	9.21	1.68	23.55	82.06	37.96
2015	18.39	9.80	1.83	20.34	61.64	27.17
2016	18.86	11.88	1.86	18.14	58.39	23.50
2017	19.56	12.29	2.01	17.84	53.86	23.74

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة 2010-2017

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل كفاية رأس المال للمصارف الجزائرية عرف ارتفاع محسوس في بداية مدة البحث كما شهد أعلى نسبة ارتفاع له في عام 2011 حيث بلغ 23.77%، إلا انه انخفض في السنوات 2012-2017، وعلى الرغم من ذلك يعتبر هذا المعدل جيد وأعلى بكثير من المعايير الدنيا الموصى بها في إطار بازل 3 (10.5% بحلول سنة 2019)، وهذا مؤشر على مدى ملاءة رأس المال للمصارف الجزائرية وقدرتها على امتصاص أية صدمات محتملة، إذن حسب ما نصت عليه معايير لجنة بازل 3 فيمكن القول أن ملاءة القطاع البنكي الجزائري لازالت جيدة. ونلاحظ أن الاتجاه العام لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في الجهاز المصرفي الجزائري قد اتخذ اتجاها تنازليا خلال السنوات 2010 إلى 2015، فقد كانت النسبة سنة 2010 أكثر من 18% بينما انخفضت إلى 9% سنة 2015 بالرغم من ارتفاع حجم القروض المتعثرة، إلا أن الارتفاع الموازي في حجم القروض الكلية ساهم في تخفيف حدة تأثير ارتفاع حجم تعثر القروض، أما بعد عام 2016 أخذت نسبة القروض المتعثرة بالزيادة حيث وصلت إلى حدود 12% وذلك راجع إلى تحويل حصة كبيرة من القروض الممنوحة في إطار برامج دعم التشغيل ANSEJ, CNAC, ANGEM التي بلغت آجال استحقاقها إلى مستحقات غير محصلة حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2017.

أما فيما يتعلق بالمردودية، فبالنسبة لمعدل العائد على الأصول (ROA) فنلاحظ من الجدول أنه اتخذ نسب متفاوتة بين ارتفاع وانخفاض، ففي عام 2010 كانت النسبة 2.16%، إلا أنها سجلت تراجعا في السنوات اللاحقة وهذا راجع

بالأساس لزيادة حجم متوسط الأصول مقارنة بارتفاع النتائج، بعد ذلك شهدت ارتفاعا طفيفا وذلك في سنة 2017 حيث بلغت النسبة 2.01% وهو مؤشر مقبول نسبيا يترجم جودة الأصول ومدى قدرتها على توليد الأرباح. أما بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) فيشير إلى مستوى قدر ب26.70% في سنة 2010 تراجع تدريجيا ليصل أدنى مداه سنة 2017 بنسبة 17.84%، إلا أنه في عمومه تبقى النسبة جيدة. وفيما يخص نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل فيظهر الجدول انخفاض هذه النسبة بشكل واضح حيث انتقلت من 114.29% سنة 2010 إلى 53.86% سنة 2017 والتي تعتبر أدنى نسبة خلال طول فترة الدراسة، كما ظهر انخفاض نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول نتيجة الاتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة والطويلة، وبالرغم من ذلك فان هذه النسب تترجم قدرة البنوك على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل لكونها تتوفر على أصول سائلة معتبرة.

3.4- الدراسة القياسية

بعد تجميع البيانات المتعلقة بكل من متغيرات الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2010-2017، تمت الاستعانة ببرنامج تحليل الحزم الاحصائية SPSS من تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر

1.3.4- اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

الجدول رقم (03): اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov):

		نسبة الانتشار المصرفي	عدد الصرافات الآلية إلى عدد البالغين	عدد الفروع لكل 1000كم	عدد الصرافات لكل 1000كم	نسبة عدد حسابات الودائع إلى عدد البالغين	نسبة عدد حسابات القروض إلى عدد البالغين	نسبة كفاية رأس المال	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
N		8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	3,8813	2,0963	,6313	,2438	2,9000	2,0525	20,6650	12,2725	1,9050	21,6025	84,3750	37,7300
	Ecart type	,04883	,25151	,03182	,02387	,42762	,68435	2,91608	2,92407	,18055	3,25784	23,95534	11,77503
Différences les plus extrêmes	Absolue	,196	,182	,127	,157	,180	,246	,220	,248	,144	,163	,204	,190
	Positif	,114	,182	,112	,136	,116	,246	,148	,248	,144	,163	,204	,190
	Négatif	-,196	-,164	-,127	-,157	-,180	-,163	-,220	-,147	-,110	-,128	-,165	-,133
Statistiques de test		,196	,182	,127	,157	,180	,246	,220	,248	,144	,163	,204	,190
Sig. asymptotique (bilatérale)		,200[c,d]	,200[c,d]	,200[c,d]	,200[c,d]	,200[c,d]	,169[c]	,200[c,d]	,161[c]	,200[c,d]	,200[c,d]	,200[c,d]	,200[c,d]

2.3.4- اختبار الفرضيات:

تنص الفرضية الرئيسية على أنه "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين أبعاد الشمول المالي وأبعاد الاستقرار المصرفي"، ولقد تفرع عن هذه الفرضية فرضيتان فرعيتان:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين أبعاد الوصول وأبعاد الاستقرار المصرفي، ولقد تفرع عنها الفرضيات الأربع التالية:

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة الانتشار المصرفي وأبعاد الاستقرار المصرفي؛

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين عدد الصرافات الآلية إلى عدد البالغين وأبعاد الاستقرار المصرفي؛
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد الفروع لكل 1000 كم^2 وأبعاد الاستقرار المصرفي؛
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد الصرافات الآلية لكل 1000 كم^2 وأبعاد الاستقرار المصرفي.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين أبعاد الاستخدام وأبعاد الاستقرار المصرفي، ولقد تفرع عنها الفرضيتين التاليتين:

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد حسابات الودائع إلى عدد البالغين وأبعاد الاستقرار المصرفي؛
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد حسابات القروض إلى عدد البالغين وأبعاد الاستقرار المصرفي.

- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

يظهر الجدول التالي مصفوفة قيم معاملات الارتباط البسيط التي تضمنتها الفرضية الفرعية الأولى:

الجدول رقم (04): قيم علاقات ارتباط الفرضية الفرعية الأولى

البيان	كفاية رأس المال	جودة الأصول	الربحية		السيولة	
			معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	نسبة الأصول السائلة إلى المخصوم قصيرة الأجل	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
نسبة الانتشار المصرفي	0.23	0.62-	0.47-	0.09-	0.15	0.11
مستوى معنوية معامل الارتباط	0.96	0.10	0.24	0.82	0.73	0.79
عدد الصرافات الآلية إلى عدد البالغين	0.50	0.85	0.95	0.57	0.29	0.39
مستوى معنوية معامل الارتباط	0.21	0.008	0.000	0.14	0.47	0.33
عدد الفروع لكل 1000 كم^2	0.71-	0.75-	0.51-	0.88-	0.92-	0.93-
مستوى معنوية معامل الارتباط	0.049	0.031	0.20	0.004	0.001	0.001
عدد الصرافات الآلية لكل 1000 كم^2	0.18	0.59	0.83	0.22	0.14-	0.04-
مستوى معنوية معامل الارتباط	0.68	0.13	0.01	0.61	0.74	0.93

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS VAR.25

من خلال الجدول رقم (04) والذي يظهر قيم معاملات الارتباط ومستوى المعنوية الذي اختبر الفرضية الفرعية الأولى نستنتج أن:

- تباينت قيم معاملات الارتباط بين كل من نسبة الانتشار المصرفي كمتغير مستقل والمتغيرات التابعة المعتمدة في الاستقرار المصرفي، فبعضها كانت علاقات ارتباط موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بينها، وبعضها كانت سالبة ما يدل على وجود علاقة عكسية بينها. وكانت علاقات الارتباط ضعيفة إلى متوسطة، إلا أنها لم تكن معنوية ضمن مستوى (1%) أو (5%)، وعليه يتم رفض الفرضية التي تنص أنه: "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة الانتشار المصرفي وأبعاد الاستقرار المصرفي".
- قيم معاملات الارتباط بين كل من عدد الصرافات الآلية إلى عدد البالغين كمتغير مستقل، والمتغيرات التابعة المعتمدة في الاستقرار المصرفي كانت كلها علاقات ارتباط موجبة وطردية، وكانت قيم علاقات الارتباط بين كل من (عدد الصرافات الآلية إلى عدد البالغين وجودة الأصول ومعدل العائد على الأصول)قوية ومعنوية عند مستو ى (1%) ، فيما كانت قيمة علاقات الارتباط بين ذات المتغير المستقل وكل من كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول متوسطة وغير معنوية، وعليه يستدل الباحثين على قبول الفرضية التي تنص أنه "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد الصرافات الآلية على عدد البالغين وأبعاد الاستقرار المصرفي".
- بالنسبة لقيم معاملات الارتباط بين كل من عدد الفروع لكل من 1000 كم^2 كمتغير مستقل والمتغيرات التابعة المعتمدة في الاستقرار المصرفي كانت كلها علاقات ارتباط سالبة وعكسية، وكانت على العموم علاقات قوية، وكانت العلاقة بين كل من (عدد الفروع لكل 1000 كم^2 وكفاية رأس المال وجودة الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول) معنوية عند مستوى (1%) ، عدا علاقة المتغير المستقل مع معدل العائد على الأصول لم تكن معنوية، وعليه يستدل الباحثين على قبول الفرضية التي تنص أنه "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد الفروع لكل من 1000 كم^2 وأبعاد الاستقرار المصرفي".
- تنوعت قيم معاملات الارتباط بين كل من عدد الصرافات الآلية لكل من 1000 كم^2 كمتغير مستقل والمتغيرات التابعة، فبعضها كانت علاقات ارتباط سالبة وعكسية، ومعظمها كانت علاقات موجبة وطردية وغير معنوية، عدا العلاقة مع معدل العائد على الأصول فكانت معنوية عند مستوى (5%) ، وعليه يستدل الباحثين على رفض الفرضية التي تنص أنه "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد الصرافات الآلية لكل من 1000 كم^2 وأبعاد الاستقرار المصرفي".

بعد اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الفرعية الأولى يمكن القول وبشكل عام " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين أبعاد الوصول وأبعاد الاستقرار المصرفي".

- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الجدول رقم (05): قيم علاقات ارتباط الفرضية الفرعية الثانية

البيان	كفاية رأس المال	جودة الأصول	الربحية		السيولة	
			معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	نسبة الأصول السائلة إلى المخصوم قصيرة الأجل	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
نسبة عدد حسابات الودائع إلى عدد البالغين	0.82-	0.75-	0.51-	0.77-	0.91-	0.91-
مستوى معنوية معامل الارتباط	0.014	0.034	0.20	0.027	0.002	0.002
نسبة عدد القروض إلى عدد البالغين	0.78-	0.56-	0.32-	0.75-	0.98-	0.97-
مستوى معنوية معامل الارتباط	0.022	0.15	0.45	0.033	0.000	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS VAR.25

يظهر الجدول رقم (05) قيم معالات الارتباط ومستوى المعنوية الذي اختبر الفرضية الفرعية الثانية وما تفرع عنها من فرضيات، ومن خلاله نستنتج أن:

- كانت قيم معاملات الارتباط بين كل من نسبة عدد حسابات الودائع إلى عدد البالغين كمتغير مستقل والمتغيرات التابعة المعتمدة في الاستقرار المصرفي كلها سالبة، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بينها، وكانت على العموم علاقات قوية وذات دلالة معنوية، عدا العلاقة مع معدل العائد على الأصول لم تكن معنوية ضمن مستوى (1%) أو (5%)، وبالتالي يتم قبول الفرضية التي تنص أنه " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة عدد حسابات الودائع إلى عدد البالغين وأبعاد الاستقرار المصرفي".
- كانت قيم معاملات الارتباط بين كل من نسبة عدد القروض إلى عدد البالغين كمتغير مستقل وباقي المتغيرات التابعة كلها سالبة، ما يعني وجود علاقة عكسية بينها، وكانت معظمها قوية ومعنوية، فيما كانت علاقة الارتباط بين (المتغير المستقل وجودة الأصول ومعدل العائد على الأصول) متوسطة وغير معنوية، وعليه يستدل الباحثين على قبول الفرضية التي تنص أنه " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين عدد القروض إلى عدد البالغين وأبعاد الاستقرار المصرفي".

بعد اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الفرعية الأولى يمكن القول بشكل عام "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين أبعاد الاستخدام وأبعاد الاستقرار المصرفي".

5- الخلاصة:

حاولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي خلال الفترة 2010-2017، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS. V25)، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج، وفيما يلي سنتطرق إلى أهمها:

- يقصد بالشمول المالي احتواء فئات واسعة من المستبعدين ماليا من خلال توفير الخدمات المالية لهم بمسؤولية وشفافية وبتكلفة منخفضة؛
- للشمول المالي مجموعة من المزايا يدرها على الاقتصاد والمجتمع والنظام المالي والمصرفي ككل؛
- لقد أدى ضعف البنية التحتية التكنولوجية للقطاع المصرفي في الجزائر إلى تدني مستويات الشمول المالي؛
- تواجه الجزائر مجموعة من المعوقات في تجسيدها للشمول المالي في أنظمتها المالية كمشكل الثقة في المؤسسات المالية وارتفاع تكلفة الخدمات المالية وبعد المسافة؛
- بالرغم من انخفاض مستويات الشمول المالي في الجزائر إلا أن استمرارها في النمو يؤكد حرص وتوجه القائمين على القطاع المصرفي نحو تحقيق الشمول المالي المنشود؛
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين أبعاد الوصول وأبعاد الاستقرار المصرفي؛
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين أبعاد الاستخدام وأبعاد الاستقرار المصرفي؛
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين المتغيرات المستقلة ممثلة بأبعاد الشمول المالي والمتغيرات التابعة ممثلة بمؤشرات الاستقرار المصرفي.

بناءا على النتائج المتوصل إليها، يمكن إدراج التوصيات التالية:

- دعم التثقيف المالي ونشر الوعي المالي والسعي إلى تكوين أفراد قادرين وراغبين في التعامل مع المؤسسات المالية؛
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع البنوك، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، و تطوير البنية التحتية للقطاع المالي الجزائري وتقديم خدمات مصرفية مبتكرة لتحيق نظام مالي أكثر اشتمالا واستقرارا؛
- ضرورة الاستفادة مما وفرته تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجال المالي والتوسع في استخدام التقنيات المالية الرقمية والنظم الالكترونية، وذلك للدور الهام الذي تلعبه في توفير المعاملات المصرفية وإيصالها لأكبر شريحة في المجتمع الجزائري؛
- ضرورة العمل على زيادة ثقة العملاء في القطاع المصرفي من خلال التأكيد على حصولهم على المعاملات بشفافية ويسر وجودة عالية؛
- عند تعزيز الشمول المالي ورفع مستوياته يجب الأخذ بعين الاعتبار أن يقابله استقرار في النشاط المصرفي، وأن يكون أحدهما مكمل للآخر.

6- الإحالات و قائمة المراجع :

1. Hanning, A., & Jansen, S, (2010), Financial Inclusion And Financial Stability:Current Policy Issues. ADBI Working Paper N 259, Kokyo: Asian Development Bank Institute.

2. The World Bank, (2014), Global Financial Development Report:Financial Inclusion, Washington, USA.

3. CGAP, (2011), Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the poor (Toward proportionate Standards and Guidance), White Paper.

4. Center for Financial Inclusion, (2010), A Vision for Full Finaancial Inclusion.

5. Oz-Yalaman, & Gamze, (2019), Financial Inclusion and Tax Revenue, Central Bank Revue (CBR) , 19 (3), p. 107.

6. Guruprasad, M., Govind, M., Raghaf, G., Ejaz, A. S., Pankaj, S. S., Priya, S., (2019), Role of Financial Inclusion For Inclusive Growth Of India, International Journal of Current Research , 11 (07), p. 5379.

7. Alliance for Financial Inclusion AFI, (2011), Measuring Financial Inclusion:Core Set of Financial Inclusion Indicators, Bangkok,Thailand.

8. حنين عجور، (2017)، دور الائتمان المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة- البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، تخصص إدارة الأعمال،غزة.

9. Kumari, D. (2021). Dimensions of Financial Inclusion:An Individual Perspective. Journal of Accountancy & Finance , 06 (11), p. 47.

10. Alliance for Financial Inclusion AFI. (2010). Financial Inclusion Measurement for regulators:Survey design and implementation. Policy Paper, Bangkok, Thailand.

11. عليوة رواء نافذ، (2019)، أثر تطور الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة 2014-2018)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، تخصص المحاسبة والتمويل، غزة.

12. ثريا عبد الرحيم الخزرجي، صبيان طارق سعيد الأعرجي. (2020). القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق. Journal of Economics and Administrative Sciences ، 26 (119)ص ص 325، 326.

13. Banque d'Algerie. Brochure sur l'Inclusion Financière.

14. Minakshi, R. (2009). Financial Inclusion in Gulbarga:Finding Usage in Access, Institute for Financial Management and Research (IFMR), Centre for Micro Finance (CMF). Working Paper N 26.

15. ناصر دادي عدون، حمزة عمي سعيد. (2014). الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقه "دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستعمال طريقة Z-Score. مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، 09 (17)، ص 14.

16. Norzitah, A. K., Amirul, A. M., Azreen, R., Sharifah Faigah, S. A., & Mohamad, N. J. (2019). Bank Stability Measures in Dual Banking System:A Critical Review. Advances in Business Research International Journal , 05 (02), p. 61.

17. Hirwa, A., & Nasiri, A. (2015). Financial Inclusion and Financial Stability In Sub-Sahara Africa. The International Journal of Social Sciences , 36 (01), p. 39.

18. هوزان تحسين توفيق. (2015). قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006 إلى 2010. مجلة جامعة زاخو ، 03 (02)، ص 540.

19. كمال كاظم جواد الشمري، ريام فاضل شاكر الفتلاوي. (2020). تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010-2016). المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء ، 16 (63)، ص 88.

20. Canoy, M., Van Dijk, M., De Mooij, R., & Weigand, J. (2001). Competition and Stability in Banking. CBP Document N 15.

21. عمار حمد خلف، ضياء عبد الرزاق حسن. (2017). قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2010-2016 باستخدام أنموذج ARDL. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، 24 (104)، ص 284.

22. ايهاب أحمد فاضل، هيثم عبد الخالق اسماعيل. (2019). دور السياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق "بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة 2010-2017". مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS) ، 14 (49)، ص 82.